

إجراءات إعدام القاتل في التشريع الإسلامي مع المقارنة بالقانون الوضعي

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى إسماعيل
عميد الكلية

تمهيد

إعدام القاتل معروف في الفقه الإسلامي باصطلاح استيفاء القصاص من القاتل ، وقد فضلنا التعبير بلفظ الإعدام في عنوان البحث لأنه هو اللفظ المستعمل في العصر الحالي بالإضافة إلى أن استيفاء القصاص لا يخرج عن كونه إعداماً للقاتل ، فاللفظان - في الواقع - متلازمان في المعنى وإن كانت الأحكام بين قصاص الشريعة وإعدام القانون مختلفة كما سيظهر فيما بعد .

وحتى لا نبتعد عن مصطلحات الفقه الإسلامي فسوف نستعمل لفظ الاستيفاء في بحثنا هذا مادامنا بصدد بيان الأحكام في الشريعة الإسلامية ، وما دما قد بينا التطابق بين لفظي الإعدام والاستيفاء .

ومن المقرر في التشريع الإسلامي أن القصاص من النفس لا يصار إليه إلا إذا توفرت شروط خاصة في كل من القاتل والمقتول وجناية القتل ذاتها ، وتتلخص هذه الشروط فيما يأتي : -

١ - بالنسبة للقاتل : يجب أن يكون مسؤولاً عن فعله بالبلوغ والعقل وأن يكون مختاراً فيه ، وأن يكون قاتلاً بالباشرة لا بالتسبب حيث أن الفقهاء مختلفون في حكم التسبب وإيجاب القصاص من التسبب أو عدم إيجابه .

٢ - بالنسبة للمقتول : يجب أن يكون مكافئاً للقاتل ، وألا يكون مهدر
الدم لسبب من الأسباب ، وهناك خلافات بين الفقهاء فى جوانب التكافؤ
بين القاتل والمقتول : هل هى الدين أو العصمة أو الرق والحرية أو الذكورة
والانوثة ، أو الانفراد والتعدد ، ولا مجال هنا لتفصيل هذه الخلافات .

٣ - بالنسبة للجناية ذاتها : يجب أن يكون القتل عمداً وأن يكون
عدواناً حتى يكون جزاؤه القصاص من القاتل .

والحديث عن استيفاء القصاص فى النفس أو عن اعدام القاتل يستلزم
منا أن نتعرض لثلاثة موضوعات رئيسية هى :

١ - بيان صاحب الحق فى استيفاء القصاص .

٢ - الشروط التى يصح معها تنفيذ القصاص .

٣ - الأداة التى يقع بها التنفيذ .

وسوف نشير الى موقف التقنين الوضعى من هذه الموضوعات فى كل
ما تناوله بالتقنين حيال هذا الموضوع .

والله نسأله التوفيق والتسديد انه نعم المولى ونعم النصير .

الموضوع الأول

المستوفون للقصاص

الذين يستوفون القصاص ابتداء هم أولياء المقتول المعروفون فقهاً
بأولياء الدم والسلطان الذى يتمتع به هؤلاء الأولياء ثابت فى الكتاب
الحكيم ، قال تعالى : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف
فى القتل انه كان منصوراً (١) » .

(١) سورة الاسراء الآية ٣٣ .

من هم أولياء الدم ؟

اختلف الفقهاء فى تحديد ولى الدم الى ثلاثة آراء :

١ - ذهب جمهور الفقهاء الى أنه كل وارث للمقتول وقت قتله ذكرًا كان أو أنثى ، وارثًا بالنسب أو بالسبب أو بالزوجية (١) .

وقد نظر أصحاب هذا الرأى - فى تحديدهم للولى - الى قوة الصلة بين الأولياء وبين القتيل ، ولم يجدوا مقياسًا لذلك أفضل من مقياس الوراثة ، لأن الوراثة فيها معنى الولاية للمورث ، وقد سمي الله الوراثة موالى فى قوله تعالى : «ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون (٢)» وليس ضروريًا لثبوت صفة الوراثة التى تعطى حق استيفاء القصاص أن يحوز الوارث شيئًا من تركة القتيل بالفعل ، فقد يكون الولى وارثًا ، ولكنه لا يستحق شيئًا لاستغراق الديون لتركته مورثة (٣) .

وبينما يرى أبو حنيفة إن حق الاستيفاء هو لكل وارث على استتال - يرى أصحابه أنه لكل الورثة على سبيل الشركة . ومن أمثلة الخلاف فى التطبيق بين أبى حنيفة وأصحابيه أنه لو كان للقتيل وليان أحدهما غائب فأقام الحاضر البينة على القتل - لزمّت إعادة البينة أمام الولى الغائب بعد عودته ، ولا يلزم هذا عند الصاحبين (٤) .

-
- (١) انظر بدائع الصنائع ٢٤٢/٧ والمهذب ١٨٣/٢ والمعنى ٧٤٣/٧ ونهاية المحتاج ٢٩٨/٧ وابن عابدين ٣٧٦/٥ .
(٢) سورة النساء من الآية رقم ٣٣ .
(٣) المهذب ١٨٣/٢ .
(٤) بدائع الصنائع ٢٤٢/٧ .

٢ - وذهب الامام مالك وبعض الشافعية الى أن أولياء الدم هم العصبة الوارثون من الرجال ، لكن المالكية أجازوا استيفاء النساء للقصاص اذا كن وارثات ومن ممن يتعصن بالرجال اذا لم يوجد معهم المعصب لهن ، ولا ولاية لغير هؤلاء من الورثة وأقارب المقتول كالزوج والأخ من الأم (١) .

ويجوز ترتيب الأولياء هنا كترتيب الميراث ، فتقدم جهة البنوة على جهة الابوة ، وجهة ، الابوة على جهة الاخوة ، لكن الجدة يكون فى درجة الاخوة والأخوات الشقيقات ، ثم تأتى بعد جهة الاخوة - جهة العمومة . والأخت والأخت الشقيقة مقدمة على الأخ لأب ، والأخت لأب مقدمة على ابن الأخ الشقيق (٢) .

وهذا الرأى يقوم على الأسس التالية : -

(أ) أن هؤلاء هم أقرب الناس الى المقتول بدليل اختصاصهم بمعظم تركته .

(ب) أنهم هم الذين يعقلون عنه اذا جنى ، فيكونون أحق من غيرهم فى المطالبة بدمه .

(ج) أنهم هم الأقارب الذين تكون بهم النصيرة ، وهم الذين يلحق بهم العار أكثر من غيرهم اذا قتل قريبهم ولم يقتص من قاتله .

٣ - وأخيرا يذهب أهل الظاهر الى أن أولياء الدم هم أهل المقتول جميعا سواء كان انتمائهم له قريبا أو بعيدا ، وسواء منهم الوارث وغير الوارث ، والعصبة وغير العصبة (٣) .

(١) الشرح الكبير ٢٥٦/٤ وما بعدها ومعنى المحتاج ٤٠/٤ .

(٢) وبلغت المسالك لأقرب المسالك ٣٦٢/٢ ، ٢٦٣ .

(٣) أنظر المحلى ج ١ ص ٤٨١ .

والمقياس هنا - كما هو ظاهر - مطلق القرابة بين المقتول وأوليائه ،
لكن يؤخذ على هذا المقياس أنه يؤدي الى احتمال ضياع الدم لكثرة عدد
المطالبين به .

هذا هو ملخص الخلاف بين الفقهاء في تحديد دلي الدم الذي يسوغ
له استيفاء القصاص من القاتل ، وسواء أخذنا بهذا الرأي أو بذاك فإنه
لا يجوز لغيرهم من الناس أن يحلوا محلهم في الاستيفاء ، والا كان المستوفى
معتديا واستحق القصاص عند جمهور الفقهاء (١) .

الحكمة في اعطاء الأولياء حق الاستيفاء وحق التنازل عنه :

أعطى التشريع الاسلامي أولياء الدم حق استيفاء القصاص من القاتل
بأنفسهم ، وخيرهم بين هذا الاستيفاء وبين إسقاطه ، وخالف في ذلك
ما عليه القوانين الوضعية من اعطاء الحق للدولة في عقاب القاتل
لا للأولياء ، وعدم قبول التنازل عن العقوبة من جانب هؤلاء الأولياء أو من
غيرهم .

وعلموا ذلك بأن اعتداء القاتل على المجنى عليه إنما هو اعتداء على
المجتمع كله ، ولا أحد يجوز له التفريط في حق المجتمع وإسقاط العقوبة
عن المجرم حتى لا يصير الأمر فوضى ويصعب ردع الجاهلين وضبط الأمن .

لكن غاب عن أصحاب هذه النظرية أن للشارع الاسلامي نظرا صائبا
يتلخص في النقاط التالية : -

١ - أن وقع المصيبة على أقارب القاتل يكون عظيما ، ويهز مشاعرهم
هزا عنيفا ، ويمس كرامتهم وشرفهم مسا شديدا ، ويحسون - نتيجة لذلك

كله بثورة عارمة على الجاني ، ويسعون سعيا حثيثا الى مطاردته والانتقام منه .

هذه هي طبيعة النفس البشرية لا ينكرها الا مكابر ، وقد اعترف بها فقهاء القانون الوضعي والمتخصصون في علم الاجرام ، وقالوا ان الانتقام ميل فطرى بدائى يتفرع عن غريزة البناء ، والدليل على فطريته وجوده فى الحيوانات وصغار الأطفال ، وقالوا أيضا أن الانتقام كان هو المسلك السائد أيام انعدام الحكومات فى العصور القديمة ، وكان قاعدة حيوية من قواعد السلوك بحيث يعتبرها الفرد واجبا وليس حقا ، ولا زالت هذه القاعدة معمولا بها حتى فى الوقت الحاضر (١) .

هذا هو ما قاله المختصون فى القانون عن طبيعة النفس البشرية فى حب الانتقام ، والشريعة الاسلامية واقعية تتجاوب مع طبائع الانسان وفطرته شريطة ألا تتصادم هذه الطبائع مع نص ثابت فى الكتاب أو السنة ولا تخالف قاعدة كلية من قواعد الفقه الاسلامى ، ولا تؤدى الى اعتداء على الغير أو ايقاع الأذى به ، ولذلك أجاز التشريع الاسلامى لأولياء الدم أن يشبعوا غريزة الانتقام فيهم باستيفاء القصاص من القاتل ، لكنه لم يترك الأمر يجرى على هواهم فى التنفيذ ، فاشترط شروطا قبله وشروطا أثناءه حتى لا تؤخذ نفس بغير حق ، وحتى لا تكون شهرة الانتقام سببا فى التكيل بالقاتل والتمثيل به .

ولعل انتشار حوادث الثأر دليل على صحة النظر فى التشريع الاسلامى ، فأهل القتل - فى أكثر الأحيان - يصممون تصميما لا رجعة فيه على الانتقام من القاتل سواء بقتله هو أو بقتل أحد أفراد أسرته ، وهذا الأخير هو الذى يحدث غالبا ، ولا بأبهون بما تقوم به السلطات

التنفيذية من ضبط القاتل وتقديمه للمحاكمة ، ولو دفع اليهم القاتل بعد ثبوت أدانته فافتصوا منه تحت اشراف الجهة المختصة مع مراعاة الأحكام والشروط المعتبرة - انتهت مأساة الثار التي يتلظى بنارها أسر بأكملها ، ولما عاش كل فرد من أفراد هذه الأسر في ظل الرعب والخوف من اختياره ليكون هو الضحية التالية في سلسلة الضحايا التي لا تنتهى .

ومما ينمى عادة الثار في نفوس مرتكبيه أن القانون الوضعى لا يأخذ بقاعدة (النفس بالنفس) المقررة فى التشريع الاسلامى الا فى أضيق الحدود ، وفى حالات ثلاث فقط هى سبق الاصرار والترصد والقتل بالسهم ، وما عداها تكون العقوبة فيها هى السجن (١) ، فضلا عن ذلك فان طول مدة التقاضى وتأخر الحكم على الجانى يفقد أهل القتل صبرهم ، ولا يدع لهم مجالاً للتفكير .

٢ - وإذا ثبت مما قلنا « ان طبائع النفس البشرية تدفع الى حب الانتقام من القاتل - فان القصاص منه يكون حقا لأقرباء المقتول وحدهم دون غيرهم ، لأنهم هم الذين أضيقوا بموته ، وهم الذين فقدوا بذهابه قوة كانت لهم وعونا .

٣ - وإذا كان القصاص من القاتل حقا خالصا للأولياء نتيجة للاعتبارات التى سبقناها فانهم يملكون اسقاط هذا الحق أو التنازل عنه ،

(١) تنص المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات المصرى على : (كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام) . وتنص المادة ٢٢٣ على : « من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعقد قاتلا بالسهم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر يعاقب بالاعدام » . وتنص المادة ٢٣٤ على : « من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » .

لأن إسقاط أى حق أو التنازل عنه فرع عن امتلاك هذا الحق وثبوته وليس
لغيرهم حق العفو عن القاتل حتى ولو كان السلطان نفسه مادام هناك ولي
للمقتول على خلاف ما تأخذ به كثير من التقنيات الوضعية ومن بينها قانون
الاجراءات الجنائية المصرى فى المادة ٤٧٠ باعطاء رئيس الدولة حق العفو
عن المحكوم عليه بالاعدام أو ابدال العقوبة بعقوبة أخرى (١) .

التوكيل فى استيفاء القصاص

أجاز الفقهاء لولى الدم أن يوكل عنه من يحسن استيفاء القصاص ،
لكن أبا حنيفة أوجب حضور الموكل - الى جانب الوكيل - عند الاستيفاء
حتى يتأكد الوكيل أن الموكل لا زال مصرا على القود من القاتل ولم يعف
عنه (٢) ، لأن عفو ولى الدم مستقط للقصاص كما هو معلوم .

ويبدو أن أبا حنيفة كان يضييها فى هذا الشرط ، لأن لولى الموكل
قد يعفو عن القاتل بعد صدور التوكيل منه ، ولا يعلم الوكيل بهذا العفو ،
ويقوم بتنفيذ القصاص ، وتكون النتيجة هي اهدان نفسه أصبحت معصوم
بالعفو عنها .

والذين لم يشترطوا حضور الموكل مع الوكيل عند الاستيفاء تعرضوا
لحكم هذه الحالة ، فقال بعضهم ان العفو هنا غير صحيح ولا يترتب عليه
أى أثر بسبب جهل الوكيل به وعلم لمكان استدراك القصاص وحينئذ
فلا ضمان على أحد لا على الوكيل ولا على الموكل وقال البعض الآخرون العفو
صحيح وتترتب عليه آثاره ، لأنه حق للولى ولا يفتقر استعماله الى علم

(١) أنظر : محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات ص ٧٥٧ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٤٣/٧ .

الوكيل به شأنه في ذلك إبراء المدين من الدين فانه يكون صحيحا بمجرد وقوعه دون حاجة الى انتظار علم المدين . وبإعدام هؤلاء قد قالوا بصحة العفو في هذه الحالة فانهم أوجبوا الدية لأولياء القاتل المعفو عنه ، لكنهم لم يتفقوا على الالتزام بهذه الدية ، فذهب فريق منهم الى الزام الموكل بها ، لأنه قصر في اعلام الوكيل بالعفو الصادر عنه ، وذهب الفريق الآخر الى أن الوكيل هو الذي يتحمل الدية ، ولا يؤثر جهله بعفو الموكل في هذا الالتزام ، ذلك مثله كمثل الذي يقتل مرتدًا ثم يتضح بعد قتله أنه أسلم قبل قتله دون علم القاتل (١) .

وإذا كان هذا الفريق قد ذهب الى أن الملتزم بالدية هو الوكيل فان عددا منهم أجازوا له الرجوع على الموكل بما غرم ، لأنه لم يبلغ الوكيل بالعفو ، لكن عددا آخر رفضوا الرجوع على الموكل ، لأن العفو من الموكل احسان ، والاحسان لا يقتضى التفريم (٢) .

حكم القانون في التوكيل :

لا يعرف قانون العقوبات المصرى شيئا يسمى التوكيل في تنفيذ عقوبة الاعدام في القاتل ، لأن التوكيل لا يتصور الا بوجود موكل ، وبما أن هذا الموكل - وهو ولي الدم في الفقه الاسلامى - غير معترف به في القانون كما بينا فان توكيله للغير لا يمكن أن يقوم ، غاية الأمر انه يتصور وجود توكيل ضمنى من أقارب القاتل للسلطة التى تتولى تنفيذ الاعدام باعتبارها المهيمنة على مصالح الناس والمتكفلة برد الاعتداء عن المجتمع ككل .

(١) انظر : المهنّب ٨٩/٢ والمفنى ٧٤٦/٧ .

(٢) المرجعان السابقان .

من الذى يستوفى القصاص اذا لم يكن للمقتول ولى ؟

اذا لم يعرف للمقتول ولى فان وليه يكون هو السلطان ، وقد روى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال فى حديث له عن الولاية فى النكاح «
والسلطان ولى من لأولى له » (١) .

واذا صار الأمر الى السلطان بسبب عدم وجود ولى للمقتول فان من
حقه العقو عن القصاص والزمام القاتل بالدية ، وليس من حقه أن يعفو عن
الدية أيضا ، لأنها فى هذه الحالة من حق المسلمين ، وليس من مصلحة
المسلمين اهدار مال يعود عليهم بالمنفعة (٢) .

ويرى أبو يوسف أنه ليس من حق السلطان أن يستوفى القصاص
اذا كان القاتل من أهل دار الاسلام ، لأنه حينئذ لا يخلو عن ولى عادة
وان كان غير معروف ، وولاية الولى تمنع ولاية السلطان فلا يجوز له
الاستيفاء ، اما اذا كان من أهل دار الحرب فله القصاص وله أخذ
الدية (٣) .

الموضوع الثانى شروط استيفاء القصاص

لا يجوز توقيع عقوبة القصاص على القاتل الا اذا توفرت شروط
معينة ، هى - فى نظرى - ثلاثة : -

الشرط الأول : الطلب من الأولياء

يجب أن يطلب الأولياء استيفاء القصاص قبل القيام بتنفيذه ، وهذا

(١) انظر فتح البارى بشرح البخارى ٩٦/١١ .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٠٨/٦ .

(٣) المرجع السابق .

ما اتفق عليه الفقهاء جميعا ، والسرفيه ان القصاص من القاتل - كما أسلفنا - حق شخصى لولى الدم ، واذا كان الأمر كذلك فلا مناص من رفع طلب الى القاضى لاستيفاء هذا الحق ، وليس من حق السلطة التنفيذية أن تقوم بالقصاص دون رجوع الى الأولياء .

واذا كان الفقهاء قد اتفقوا على المبدأ - وهو ضرورة تقدم الأولياء بطلب القصاص - فانهم اختلفوا حول العدد الذى يكفى للتقدم بالطلب ، وهل يكفى طلب البعض - ولو كان واحدا - أم لابد من طلب الجميع ؟

وقبل أن نجيب عن هذا السؤال نود أن ننبه الى أن حضور الولى وقت الاستيفاء وموافقته على تنفيذ القصاص يعتبر طلبا منه ، وعلى هذا فإذا اجتمع كل الأولياء وقت التنفيذ كان هذا ايدانا بالمضى فى القصاص . أما اذا حضر البعض دون البعض فهذا هو محل السؤال الذى سببنا ٤

وقد ذهب جمع من الفقهاء الى عدم جواز الاستيفاء الا اذا تقدم كل الأولياء بطلبه ، ولا يقتصر من الجانى اذا طلب البعض ولم يطلب البعض الآخر ، لأن القصاص يسقط بالشبهة ، وطلب البعض دون البعض فيه شبهة العفو ، والعفو مسقط للقصاص (١) .

وذهب بعض الفقهاء (ومنهم المالكية وأهل الظاهر) الى أن طلب البعض كاف فى استيفاء القصاص ، ولا يلزم الطلب من الكل ، لأن الولاية ثابتة لكل ولى من الأولياء على حدة ، فإذا اسقط بعضهم حقه فى الطلب فانه لا يلزم اسقاط حق الآخرين ، والعار الذى يصيب أولياء القاتل بسبب قتله يلحق كل واحد منهم بعينه ، فإذا رضى بعضهم فانه لا يعنى

(١) بدائع الصنائع ٢٤٣/٧ .

رضا البعض الآخر . غير أن المالكية لا يعطون النساء حق الطلب إلا إذا لم يكن هناك عاصب مساو لهن ، فإذا وجد العاصب المساوى فلا طلب لهن منه ، أما إذا وجد عاصب غير مساو أى أنزل منهن فى الدرجة - كاخت شقيقة مع أخ لأب - فانه لابد من اجتماعهما معا فى طلب القصاص ، وإذا كان فى النوعين أكثر من شخص فانه يكفى أن يطلب واحد من كل نوع (١) .

حكم القانون فى طلب استيفاء الأعدام :

لا يتوقف تنفيذ الأعدام فى القانون على طلب أقارب القتل أو ما يعرفون فى الفقه الإسلامى بأولياء الدم ، ولا عبرة بطلبهم أو عدم طلبهم ، والحكم واجب التنفيذ فى القاتل إلا فى الحالات التى ينص فيها القانون على التأجيل أو الإلغاء كلية ، وهذا ناتج - بالطبع عن علم اعتراف المشرع الوضعى بالحق الشخصى لأولياء الدم فى التنفيذ أو التنازل عنه ، لأن المبدأ الذى قام عليه القانون الجنائى الحديث أن الجريمة اعتداء على أمن الجماعة ونظامها ، وإن توقيع العقوبة على الجانى من حق الهيئة الاجتماعية (٢) .

ثم ان النظام الثابت من خلال فقه الإجراءات الجنائية فى القانون الوضعى أن الوظيفة الأولى للنيابة العامة هى تمثيل المجتمع فى توجيه الاتهام ومباشرة التحقيق ، وهى بهذا تعتبر طرفا فى التحقيق أو بمعنى أصح تعتبر هى المدعى ، لأنها تمثل صالح الجماعة ، ومهمتها الأساسية هى اكتشاف المتهم الحقيقى وإدانته (٣) .

(١) انظر الشرح الكبير ٢٥٨/٤ والمحلى ٤٨٢٣/١٠ .

(٢) توفيق الشاوى - فقه الإجراءات الجنائية ٦٦/١ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤ .

ومع هذا فقد اشترط لصحة التنفيذ أن يتلقى مدير السجون طلباً كتابياً من النائب العام باستيفاء الأعداء من القاتل ، ويوضح له كل الإجراءات التي يتطلبها القانون في هذا الشأن ، ولعل الحكمة في تخصيص النائب العام بإصدار أمر التنفيذ أنه هو الذي ينوب عن الهيئة الاجتماعية كلها في تنفيذ القانون ، وقد تكفل قانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم السجون بتوضيح هذه الإجراءات التي أشرنا إليها (٢) .

الشرط الثاني : أهلية الاستيفاء

يراد بالأهلية هنا أن يكون المستوفي قادراً مادياً ومعنوياً على إعدام القاتل مادام قد رغب في القصاص بنفسه بدلاً من الامام أو نائبه والأهلية بهذا المعنى نوعان : أهلية مادية وأهلية معنوية .

والأهلية المادية تعني قدرة خاصة في المستوفي من الناحيتين البدنية والفنية ، وعلى من يحضر من أصحاب السلطة أن يتأكد من وجود هذه القدرة فإذا اتضح له أنه غير قادر منعه من الاستيفاء ، وأمره أن يوكل غيره للقيام به بأجرة فإذا لم يكن مستطيعاً للأجرة صرفت من خمس المصالح ، وإذا لم يكن هناك خمس أصلاً أو كان ولكنه مثقل بما هو أهم من استيفاء القصاص - وجبت الأجرة على الجاني ، لأن الحق عليه فكانت أجرة الاستيفاء عليه (٣) .

وإذا ادعى الولي قدرته على استيفاء القصاص فمكنه السلطان منه ولكنه أصاب موضعاً آخر غير موضع القصاص - وجب تعزيره إن كان عامداً وإن ادعى الخطأ - مع القدرة على الاستيفاء وكان تصديقه ممكناً بأن كانت الضربة قريبة من موضع القصاص قبل ادعائه .

(١) انظر محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - اقلسم العام ص ٧٥٧ .

(٢) انظر المذهب ١٨٥/٢ والمغنى ٦٩١/٧ ، ٦٩٢ .

مع اليمين ، لأن هذا مما يتصور فيه الخطأ ، أما إذا لم يكن تصديقه
ممكنا لبعد الاصابة عن موضع القصاص رفص ادعاؤه ، لأن القتل على هذا
الشكل لا يبتأى أن يكون خطأ ، ولا يمكن من إعادة الضربة في هذه الحالة
لظهور عجزه واحتمال تكرار الخطأ منه ، وفي هذا تعذيب شديد للجاني ،
وهناك وجه آخر بتمكينه من الاعادة ، لأنه لن يعود - في الغالب - الى
تكرير خطئه (١) .

وإذا كان قد أجزى للولى أن يستوفى القصاص بنفسه فإنه لا يجوز
لأكثر من ولى أن يقوم بذلك ، لأن فيه تعذيبا وإيلاما للجاني . وإذا وقع
التنازع بين الأولياء في استيفاء القصاص وكانوا جميعا يحسنونه أقرح
القاضى بينهم ، وقام بالاستيفاء من خرجت له القرعة (٢) .

هذا عن الأهلية المادية - أما الأهلية المعنوية فإنها تتحقق بأمرين :
الأول أن يكون المستوفى للقصاص مسموحا له بذلك من الأولياء الآخرين ،
وإذا كان بعضهم غائبا عن بلد الاستيفاء وجب على الحاضر أن ينتظره ،
ولا يجوز له الاستقلال بالاستيفاء ، والأمر الثانى أن يكون المستوفى
مكلفا .

وبالنسبة للأمر الأول فقد ذهب بعض الفقهاء الى وجوب القود على
الولى المستوفى للقصاص دون اذن الأولياء الآخرين ، لأنه ممنوع من
القتل ، ولأنه اقتصر أكثر من حقه وإذا قيل بأنه يملك القصاص فى البعض
فاذا قتل الكل لا يكون قد قتل نفسا كاملة فلا يستحق القصاص - أجيب
عن ذلك بأن الجماعة القاتلة لواحد تقتل به مع ان كلا منهم لم يقتل نفسه
كاملة وانما بعضها (٣) .

(١) المرجعان السابقان (المذهب ١٨٧/٢ والمغنى ٦٩١/٧) .

(٢) المرجعان السابقان (المذهب ١٨٥/٢ والمغنى ٦٩٢/٧) .

(٣) المذهب ١٨٤/٢ .

وذهب جمهور الفقهاء (و منهم أبو حنيفة وأحمد وهو الأصح عند الشافعية) الى أنه لا قصاص على الولي المستوفى للقصاص بلا اذن من بقية الأولياء ، لأنه شريك في استحقاق القتل ، فيكون ذلك شبهة تسقط القصاص ، كما لو وطئ أحد الشريكين الأمة المشتركة بينهما فانه لا يحد بسبب شبهة الملك (١) .

واذا كان جمهور الفقهاء قد أسقطوا القصاص عن الولي المستوفى للقصاص دون اذن من الأولياء الآخرين - فانهم أوجبوا الدية للذين لم يأذنوا ، لأن القصاص حق لهم وقد سقط بلا اختيار منهم فيستحقون بدله وهو الدية . ونظير ذلك موت القاتل أو عفو بعض الأولياء عنه فان الدية تجب لجميع الأولياء في الحالة الأولى ولمن لم يقع منهم العفو في الحالة الثانية ، ويتصور أن تجب أيضا للولي العافي اذا كان عفوه الى مال .

وقد اختلف الفقهاء في الجهة التي تقدم الدية لمن لم يأذن بالاستيفاء من الأولياء ، فذهب جمهور الفقهاء الى أن تركة الجاني هي التي تتحمل الدية قياسا على ما لو قتله أجنبي أو عفا عنه أحد الأولياء . وهناك قول للشافعي ووجه عند الحنابلة أن الدية تجب على قاتل الجاني ، لأنه اتلف محل الحق لغيره فكان الرجوع عليه بما يقابل هذا الحق وهو الدية (٢) .

واما الأمر الثاني الذي تتحقق به الأهلية المعنوية عند المستوفى للقصاص (وهو التكليف) فان الفقهاء اشترطوا فيه أن يكون بالغاً وعاقلاً ، لأن الصبي والمجنون - عادة - لا يحسنان الاستيفاء ولا يدركان الحكمة منه ادراكاً جيداً .

(١) المرجع السابق والمغنى ٧/٧٤١ وبدائع الصنائع ٧/٢٥١ .

(٢) المغنى ٧/٧٤١ ، ٧٤٢ .

وقد أثار الفقهاء في هذا الأمر الثاني موضوعا له صلة بالأمر الأول (وهو ضرورة اذن الأولياء للمستوفى) هذا الموضوع هو كيفية التصرف اذا كان بعض الأولياء صغيرا فنقول :

١ - أنه لو كان منفردا لكان مستحقا ، واجتماعه مع غيره لا يسقط حقه ، والا لسقط كذلك وهو منفرد .

٢ - أنه لو بلغ لا يستحق ، ولو لم يكن مستحقا قبل البلوغ أو الافاقة لما كان مستحقا بعدهما .

٣ - أن الأمر لو صار الى المال بدلا عن القصاص لاستحق هذا المال ولو لم يكن مستحقا للقصاص لما استحق بدله وهو المال .

٤ - أن الصغير لو مات استحق ورثته استيفاء القصاص ، ولا يتصور أن يرث الورثة شيئا لا يكون حقا للمورث (١) .

أما قتل الحسن لابن ملجم وفي ورثة سيدنا علي من كان صغيرا - فقد أجابوا عنه بأنه قتل بسبب كفره لا بسبب القصاص لأنه استحل دم علي معتقدا كفره وقتله تقريبا الى الله تعالى ، وقيل أنه قتل لسعيه في الأرض بالفساد واطهار السلاح ، لأن من كان كذلك كان قاطع طريق ، وقاطع الطريق يقتل اذا قتل ، والقاتل له هو الامام ، وكان في ذلك الوقت هو الحسن رضى الله عنه (٢) .

وهناك رأى ثالث يعتبر حلا للنزاع الذى ثار بين الفقهاء فى هذه المسألة ، وهو يقضى باسناد الاستيفاء فى هذه الحالة الى القاضى (٣) .

(١) انظر المغنى ٧/٧٣٩ ، ٧٤٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) بدائع الصنائع ٧/٢٤٢ .

وإذا أخذنا بوجهة النظر القائلة بوجود تأخير الاستيفاء حتى بلوغ الصغير وافتاق المجنون - كان لزاما عند جماعة من الفقهاء أن يحبس القاتل حتى يحين وقت النظر فى الاستيفاء ، وقد ثبت عندهم أن معاوية حبس هذبة بن خشرم فى قصاص وجب عليه حتى بلغ ابن القتيل ، وكان ذلك فى عصر الصحابة ولم ينكره أحدهم .

ثم ان فى اطلاق سبيل القاتل تضييعا لحق القصاص حيث لا يؤمن هربه .

لكن بعض الفقهاء منعوا حبس الجانى قياسا على المدين المعسر ، وقد أجب عن ذلك بوجود فروق بين القاتل والمعسر ، أهمها أن قضاء الدين لا يجب مع الاعسار أما القصاص فهو واجب مع الصغر والجنون أو الغيبة ، كما أن حبس المعسر يمنع كسبه لقضاء الدين فيكون ضارا بالدائن ، وليس الأمر كذلك فى الحبس من أجل القصاص فانه فى مصلحة الولي (١) .

حكم القانون فى شرط الأهلية لأولياء الدم .

لا يعترف القانون بشرط الأهلية فى أولياء الدم أو أقرباء القتيل سواء كانت الأهلية مادية أو معنوية ، لأن هذا الشرط فى الفقه الاسلامى ناتج عن الحق المعطى لأولياء الدم فى استيفاء القصاص ، ومادام هذا الحق غير قائم أصلا فى القانون الوضعى - فان ما يتفرع عنه من أهلية فى ولى الدم أو غيرها لا يمكن أن يكون محل بحث ، ولا يختلف الأمر بين أن يكون أحد أولياء الدم عاجزا عن التنفيذ أو غير عاجز أو يكون أحدهم بالغا أو عاقلا أو لا يكون .

الشرط الثالث

علم المانع

قد يمنع مانع من توقيع عقوبة القصاص على القاتل ، وحينئذ لا يجوز لأحد أولياء الدم أن يقوم باستيفاء حقه لوجود المانع .

وهذا المانع قد يكون مؤقتا وقد يكون مؤبدا ، والأول هو الحمل والارضاع إذا كان القاتل امرأة ، والجنون الطارئ بعد ارتكاب القتل ، والثاني عفو أحد الأولياء عن القاتل .

أولا : المانع المؤقت

(أ) حمل المرأة أو ارضاعها لولدها :

الاجماع قائم على منع استيفاء القصاص من المرأة الحامل أو القائمة بارضاع ولدها سواء حدث الحمل قبل الجناية أو بعدها ، سواء كان القصاص في النفس أو في الطرف (١) ، أما في النفس فلما يأتي : -

١ - قال الله تعالى : « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » ، وقتل الحامل يتسبب في قتل غير القاتل ، فيكره اسرافا وهو منهى عنه .

٢ - روى ابن ماجه بإسناده عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثنا معاذ بن جبل وأبو عبيد بن الجراح وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس

(١) انظر : الشرح الكبير ٢٦٠/٤ والمهذب ١٨٥/٢ ومعنى المحتاج ٤٣/٤ والمغنى ٧٣١/٧ .

قاولوا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها وحتى تكفل ولدها .

٣ - لما أقرت الغامدية بالزنا قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرجعي حتى تضعي مافي بطنك ، فلما وضعته جاءت له ، فقال لها . أرجعي حتى ترضيه » . والتأخير حتى انتهاء الرضاعة أمر منطقي ، لانه إذا كان قد شرع أولا لحفظ الطفل وولادته حيا فان التأخير لحفظه بعد الولادة يكون أولى .

والمقصود بالارضاع هو ارضاع اللبأ فقط (١) ، لأن الطفل لا يعيش ألا به في الغالب ، أما الارضاع بعد ذلك وحتى الفطام فان التأخير غير واجب له إذا أمكن ترتيب مرضعة للطفل أو كان هناك لبن حيواني يمكن أن يتغذى به . لكن يسن لولى الدم أن يؤجل ايقاع القصاص على الأم ، لأن اختلاف اللبن اذا تناوب على الطفل أكثر من مرضعة أمر ضار به ، وكذلك الارضاع باللبن الحيواني أو ما يعرف بالصناعي (٢) .

فاذا لم يتيسر إيجاد مرضعه للطفل أو لم يتوفر لبن حيواني صالح للتغذى به كان تأخير الاستيفاء واجبا وإذا بادر المستحق للدم بقتل المرأة بعد انفصال الولد مباشرة فمات الولد وجب عليه القود ، لأنه حرمه من ارتضاع اللبأ الذى لا يعيش الطفل بدونه غالبا كما قلنا (٣) .

هذا بالنسبة للقصاص فى النفس ، أما فى الطرف فان الحمل يكون مانعا منه أيضا كما قلنا آنفا ، لقيام الاحتمال بالسراية الى الحمل عند القصاص من طرف الأم ، وإذا وقع هذا الاحتمال كان تفويتها لنفس معصومة هي نفس الطفل .

(١) اللبأ هو : اللبن فى أول الولادة .

(٢) معنى المحتاج ٤/٤٣ .

(٣) انظر المرجع السابق .

وإذا ولدت المرأة فان تأخير القصاص منها فى الطرف لارضاع طفل لا يكون واجبا الا اذا حكم أهل الخبرة بأن القصاص سيهلكها أو يؤثر فى لبنها وليست هناك امرأة تتولى ارضاعه بدلا عنها ، وفى هذه الحالة يكون القصاص ممتنعا حتى يفطم الولد .

موقف القانون من التنفيذ فى الحامل :

أخذ المشرع المصرى بما جاء فى التشريع الإسلامى فسمح بتأجيل حكم الاعدام على المرأة الحامل حتى يمضى شهران على وضع الحمل ، وجاء هذا الحكم فى المادة ٤٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٦٨ من قانون تنظيم السجون ، وكان هدف المشرع من التأجيل هو حماية الجنين من الموت بسبب جرم لم يرتكبه (١) .

(ب) الجنون الطارئ

إذا جن القاتل بعد ارتكابه جريمته فان القصاص منه يكون ممنوعا حال جنونه . والواقع أن الفقهاء لم يتفقوا على القول بهذا المانع ، فبعضهم أخذ به وبعضهم رفضه .

والذين قالوا به هم المالكية والحنفية ، وفى رأيهم أنه لا بد من الانتظار الى وقت افاقة القاتل من الجنون ، وفى حالة اليأس من هذه الافاقة يسقط القصاص نهائيا وليس مؤقتا وتستبدل به الدية . وقد استثنى الحنفية من هذا الحكم أن يطرأ الجنون بعد تسليم الجانى.

(١) انظر : محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام ٧٥٦ .

للتنفيذ ، فان القصاص منه حينئذ لا يكون ممنوعا ، لان التسليم للتنفيذ يعتبر بدءا فيه ، واذا بدأ التنفيذ فلا رجوع فيه (١) .

والذين رفضوا إيقاف التنفيذ على المجنون حتى يفيق هم الشافعية والحنابلة ، لأن التكليف شرط أثناء ارتكاب الجريمة فقط ، وليس شرطا عند تنفيذ العقوبة (٢) .

ويمكن أن يكون دفاعا عن هذا الرأي أن تعطل الركن الخاص بتأديب الجاني في حالة الجنون لا يعتبر مطعنا في صحة التنفيذ ، لأن ركن الزجر للغير - وهو الأهم - قائم وموجود ، ولا يقلل من قيمته أن الجاني فاقده للاحساس بما يؤدي به (٣) .

ويرى اللخمي من المالكية أن الولي بالخيار في حالة الجنون الطارئ بعد ارتكاب القتل ، ان شاء دفع اليه المجنون ليقتله ، وان شاء عفا عن القصاص وأخذ الدية (٤) .

حكم القانون في الجنون الطارئ

إذا جن الجاني بعد ارتكاب الجريمة وقبل صدور الحكم عليه وجب وقف إجراءات التحقيق والمحاكمة حتى يعود اليه رشده (٥) (مادة ٣٣٩ اجراءات) والعلة في ذلك هي ما أشارت اليه المادة ٢٤٧ من قانون تحقيق الجنايات المصري حيث جاء بها « اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن

(١) حاشية ابن عابدين ٥٥/٥ والشرح الكبير ٢٣٦/٤ .

(٢) بلغة السالك لأقرب المسالك ٣٦٢/٢ والمغنى ٦٦٥/٧ .

(٣) انظر : عبد القادر عودة - التشريع الجنائي الاسلامي ٥٩٨/١ .

(٤) مواهب الجليل ٢٣٢/٦ .

(٥) توفيق الشاوي - فقه الاجراءات الجنائية ١٠٩/١ .

نفسه بسبب عاهه فى عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يمكنه الدفاع عن نفسه واذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقنم (١) » .

واما اذا طرأ الجنون بعد صدور الحكم فان القانون المصرى يمنع تنفيذ العقوبة عليه اذا كانت هذه العقوبة هى الاعدام أو سلب الحرية (٢) .

ثانيا : المانع المؤبد

هذا المانع (كما قلنا قبلا) هو العفو الراجع من أحد الأولياء عن القاتل ، وقد ذهب جمهور الفقهاء الى اسقاط القصاص فى هذه الحالة بصفة مذبذبة حتى ولو رفض بقية الأولياء هذا العفو .

وذهب بعض الفقهاء الى ضرورة الاجماع فى العقوبة من كل الأولياء لاسقاط القصاص ، ويعتبر هذا الموضوع نتيجة طبيعیه لما سبق ان تعرضنا له فى الشرط الأول من شروط استيفاء القصاص (وهو الطلب من الأولياء) وقد استوعبنا هناك ما يؤثر فى أحكام هذا الموضوع (٣) .

ومن المقرر فقها وعقلا ومنطقا أن العفو عن القاتل لا رجوع فيه من العافى ، فلا يجوز لمن عفا أن يعود ويطلب القصاص ، لأن العفو إعادة لعصمة الدم التى كانت قد أهدرت بسبب الجناية على النفس ، ومادامت هذه العصمة قد عادت فلا وجه لاهدارها مرة أخرى الا بموجب جديد .

-
- (١) عبد القادر عودة - التشريع الجنائى الاسلامى ١/٥٩٧ .
(٢) المرجع السابق ص ٥٩٩ وتوفيق الشهابى - وهو الاجراءات الجنائية ١١١/٠ .
(٣) انظر ص من هذا البحث .

حكم القانون فى العفو عن القاتل :

لا يأخذ قانون العقوبات المصرى ولا غيره من القوانين الرضعية بنظام الغاء التنفيذ فى القاتل نتيجة لعفو أقارب القتيل ، لأن حق العفو فرع عن ملك التنفيذ ، وحيث أن أحداً من أقارب القتيل - فى القانون - لا يملك حق التنفيذ فى الجانى فانه - بداهة - لا يملك إسقاط الحق ولا ابداله بعقوبة أخرى ، والسدى له الحق فى العفو أو ابدال العقوبة بغيرها هو رئيس الدولة فقط وفى امدة زمنية قدرها أربعة عشر يوماً بعد النطق بالحكم كما نصت المادة ٤٧٠ مو قانون الاجراءات الجنائية (١) .

واذا كان القانون قد أجاز للمجنى عليه أن يتنازل عن الشكوى التى تقسم بها ضد الجانى فانه اعتبر هذا التنازل بعد صدور الحكم عديم الفائدة ، وعلى السلطة المختصة أن تنفذ الحكم الصادر ، ومع أن القانون قد استثنى بعض الحالات التى يجوز فيها التنازل عن تنفيذ العقوبة الا انه لم يجعل عقوبة الاعدام من بين هذه الحالات (٢) .

الموضوع الثالث

طريقة استيفاء القصاص

تمهيد : قبل أن تجرى عملية استيفاء القصاص من القاتل لابد من الحصول على إذن الامام أو القاضى ، لأن القصاص من الأمور التى تحتاج الى نظر والاجتهاد بسبب اختلاف الفقهاء فى شرائط الوجوب والاستيفاء ، وقد يكون هناك ما يدفع القصاص عن لقاتل ولا يعرفه أحد الأولياء ، فاذا خالف الولي واستوفى القصاص قبل الحصول على إذن الامام أو القاضى

(١) محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات ١/٧٥٧ .

(٢) توفيق الشاوى - فقه الاجراءات الجنائية ١/٢١٩ .

كان مخالفا واستحق عقوبة تعزيرية (١) .

ولا ضرورة بعد الحصول على الاذن أن يحضر الامام أو القاضي تنفيذ القصاص ، لكن يسن ذلك للاشراف على اجراءات التنفيذ ، ولطلب التوبة من القاتل ، ولمراعاة الفرق في القصاص منه (٢) كـ

وبعد هذا التمهيد القصير نبدأ الكلام عن طريقة استيفاء القصاص فنقول : ان الفهم المباشر لمعنى القصاص (وهو المساواة) يعنى معاملة القاتل بمثل فعله ، وقتله بنفس الطريقة التى قتل بها .

والى هذا ذهب المالكية والشافعية وأحمد فى حدى الروايتين ، فأجازوا القصاص من القاتل بالطريقة التى قتل بها ، فان كان قتل ضحيته بالرصاص أطلق عليه الرصاص ، وان قضى عليه بفأس قتل بها . . . الخ ، وذلك استنادا الى القاعدة العامة التى تضمنها قول الله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » وقوله سبحانه وتعالى : « وان عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به » . كما روى أنس أن يهوديا رضح رأس امرأة بحجر فرضخ النبي صلى الله عليه وسلم رأسه بحجر » ثم أن القصاص يقتضى المائلة ، ومن المائلة أن يقتل القتل بمثل ما قتل (٣) .

غير أن أصحاب هذا رأى قد اتفقوا على عدم جواز القصاص من القاتل بمثل ما فعل اذا أدى ذلك الى طول تعذيبه ، وحينئذ يكون السيف هو الاداة البديلة فى استيفاء القصاص . والأمر كذلك فى نظر بعضهم اذا لم يمت الجانى بعد ان فعل به مثل ما فعل ، فانه لا سبيل الى القصاص

(١) معنى المحتاج ٤٢/٤١/٤ وبلغه السالك لأقرب المسالك

٣٥٥/٣ .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) بداية المجتهد ٤٠٤/٢ والمغنى ٦٨٨/٧ والمهذب ١٨٦/٢ .

منه الا بالسيف ، لكن البعض الآخر أجاز للمقتص أن يكرر الفعل حتى يموت الجاني (١) .

وأما الحنفية والزيدية وأحمد في الرواية الثانية عنه - فقد ذهبوا الى أن القصاص لا يكون الا بالسلف ، ولا نظر الى الوسيلة التي ارتكب بها الجاني جنايته ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا قود الا بالسيف » .

وقد عللوا رأيهم بعد هذا النص بأن القصاص بمثل الفعل لا تؤمن معه الزيادة على ما فعل الجاني ، فيكون ظلما وتعذيبا لا يسوغه مسوغ ، ومن جهة أخرى فان السيف أسهل من غيره في ازهاق الروح وابعده عن تعذيب المقتص منه (٢) .

وعلى هذا الرأي فان المقتص يكون آثما ويعزر اذا استعمل أداة أخرى غير السيف ، لكنه لا يكون ضامنا ، لأن القتل حقه وقد استوفاه أيا كانت طريقة الاستيفاء (٣) .

وقد أجاز الزيدية القصاص بغير السيف اذا تعذر ذلك ، كان لم يجد سيفا ، وخاف أن يهرب الجاني ، فانه يجوز للمقتص في هذه الحالة أن يستعمل أية وسيلة مزهقة للروح كخنق أو ضرب بحجر أو إطلاق نار أو صق بالكهرباء ، كل ذلك جائز له بشرط أن يتفادى تعذيب الجاني (٤) .

ومما اختلف فيه الفقهاء أن يكون الجاني قد استعمل التحريق بالنار في قتل المجنى عليه فذهب الحنفية وبعض الحنابلة الى عدم القصاص من

(١) المراجع السابقة .

(٢) التاج المذهب ٢٧٩/٤ والمغنى ٦٨٨/٧ وبدائع الصنائع ٢٤٥/٧ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٤٦/٧ .

(٤) التاج المذهب ٢٧٩/٤ .

القاتل بالمثل ، لأن التحريق محرم ، ولا يجوز القتل به إلا لله سبحانه وتعالى ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يعذب بالنار إلا رب النار (١) » .

ويرى الشافعية وبعض الحنابلة أن تحريق القاتل بالنار جائز ، لما روى البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حرق غرقناه ومن غرق غرقناه » ، وحملوا الحديث الذي احتج به مخالفوهم على أنه وارد في غير القصاص (٢) .

ومحل الخلاف بين الفقهاء في القصاص بالسيف أو بغيره إذا لم يكن القاتل قد ارتكب جريمته بعمل لا يحل لعينه (كأن لاط بالمقتول أو مارس معه سجرا) ما إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يجوز القصاص من القاتل بمثل ما فعل اتفاقا ، ويقتض منه بالسيف فقط (٣) . وروى عن بعض أصحاب الشافعي أن القاتل باللواط يدخل في دبره خشبة ويقتل بها ، والذي قام بتجريع غيره الخمر حتى مات بجرع هو الماء حتى يموت (٤) .

ولا نرى ذلك في المسألتين لأن فيهما تعذيرا للقاتل وهو منهي عنه بالاضافة الى ما في الاولى من مثله لا تليق بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة » واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » (٥) .

(١) حاسية ابن عابدين ٣٥٦/٥ والمغنى ٦٨٨/٧ ، ٦٨٩ .

(٢) المهذب ١٨٦/٢ والمغنى ٦٨٩/٧ .

(٣) المغنى ٦٨٥/٧ والمهذب ١٨٦/٢ .

(٤) المهذب ١٨٦/٢ .

(٥) سنن أبي دود ج ٣ ص ١٠٠ .

ومما له صلة بموضوعنا هذا ما أثاره البعض حول استعمال الوسائل العصرية في القصاص من القاتل كالشنق والصعق بالكهرباء وغيرهما ، ونحن نرى انه لا مانع من اجراء القصاص بأية أداة غير السيف مادامت تتحد معه في الغاية ، وهي ازهاق الروح بأيسر ما يمكن ، ونعتقد أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال : « لا قود الا بالسيف » - لم يرد بذلك قصر القود على السيف لذاته ، وانما أراد به كل ما هو في معنى السيف ، واذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد خص السيف بالذكر فلأنه كان الآلة الوحيدة في عصره التي تسرع بالجاني الى ازهاق روحه دون مؤالمة أو تعذيب . ثم اننا رأينا أن الزيدية أجازوا الاستعاضة عن السيف بغيره اذا تعذر استعمال السيف .

وقد عرض هذا الموضوع على لجنة الفتوى بالأزهر الشريف ، فقالت فيه انه « لا مانع من استيفاء القصاص بالمقصلة والكبرى الكهربائية وغيرهما مما يقضى الى الموت بسهولة واسراع ولا يتخلف الموت عنه عادة ولا يترتب عليه تمثيل بالقاتل ولا مضاعفة تعذيبه » .

هل يجوز منع الأولياء من تنفيذ القصاص بأنفسهم ؟

سبق ان قررنا أن من حق الأولياء أن يقتصوا بأنفسهم من القاتل ، وقلنا ان من شروط ذلك أن يحسنوا استعمال الآلة التي يقتصون بها وأن تكون هذه الآلة صالحة وغير كاثرة .

وقد كان استيفاء هذين الشرطين فيما مضى شيئا ممكنا ، اذ كان السيف هو السلاح السائد ، وكان الكثيرون يحسنون استعماله ، أما اليوم - وبعد أن أصبح السيف من الأسلحة القديمة وحلت محله أسلحة أخرى حديثة - فان المدربين على استعمال السيف أصبحوا قلة قليلة . واذا ضمنا الى هذا ظهور أدوات أخرى أسرع من السيف في الحصول (٣ - شريعة)

على النتيجة المطلوبة كالشئق والصبيق ، وإن هذه الأدوات تحتاج إمكانات مالية وفنية لا تتوفر للفرد أو ولى الم - فقد ذهب كثير من الباحثين إلى نزع حق القصاص من الأولياء واسناده إلى من تعينهم الدولة لهذا الغرض مع الاحتفاظ بحق حضور التنفيذ لهم .

وهناك أقوال لبعض الفقهاء تشير إلى هذا الاتجاه ، ونكتفى منها بالنصين التاليين الأول : ذكر القرطبي في أحكام القرآن ما نصه « ولا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر فرض عليهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك ، لأن الله سبحانه وتعالى خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتهى للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص ، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود » (١) .

ثم قال : « اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من أحد حقه دون السلطان ، وليس للناس أن يقتص بعضهم من بعض ، وإنما ذلك للسلطان أو من نصبه السلطان ، ولهذا جعل الله السلطان ليقتض أيدي الناس بعضهم عن بعض » (٢) .

النص الثانى : قال ابن قدامة فى كتابه المغنى : « قال بعض أصحابنا : يرزق من بيت المال رجل يستوفى حدود القصاص ، لأن هذا من المصالح العامة ، فإن لم يحصل ذلك أى لم يكن له أجره تؤخذ من بيت المال - فالأجرة على الجانى ، لأنها أجره لايفاء الحق الذى عليه فكانت كأجرة المكيال فى بيع المكيل ، ويحتمل أن تكون على المقتص لأنه وكيله فكانت الأجرة على موكله كسائر المواضع » (٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٤٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٦ .

(٣) المغنى ٧/٦٩١ ، ٦٩٢ .

وسيلة الاعدام فى قانون العقوبات المصرى

لم يذكر قانون العقوبات المصرى غير وسيلة واحدة لتنفيذ حكم الاعدام الصادر من المحاكم العادية ، وهذه الوسيلة هى الشنق ، وقد نصت عليها المادة ١٣ من قانون العقوبات ، فقالت : « كل محكوم عليه بالاعدام يشنق » ، وعلى هذا فلا يجوز للقاضى أن يقرر وسيلة أخرى للاعدام ، كما أن سلطة التنفيذ تستطيع استعمال هذه الوسيلة دون حاجة الى نص عليها فى الحكم الصادر من المحكمة ، ولا يعتبر الحكم معيبا فى هذه الحالة ، لأن القانون لم يترك خيارا للقاضى فى وسيلة التنفيذ حتى يكون علم التنفيذ معيبا (١) .

اجراءات التنفيذ . (٢)

هناك اجراءات معينة فى القانون لابد منها قبل تنفيذ حكم الاعدام ، وتتلخص هذه الاجراءات فيما يلى : -

١ - يتقدم النائب العام بطلب كتابى الى مدير السجون يبين فيه استيفاء الاجراءات التى يحتمها القانون .

٢ - عند اختيار وقت التنفيذ يجب استبعاد أيام الأعياد الرسمية والأعياد الدينية الخاصة بديانة المحكوم عليه .

٣ - يجب أن يكون التنفيذ داخل السجن أو فى مكان مستور ،

(١) انظر محمود منصور قانون العقوبات ص ١٨ ومحمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات ص ٧٥٦ .

(٢) انظر صافى المرجع الأخير من المرجعين السابقين ، والمواد من ٤٧١ - ٤٧٧ اجراءات والمواد من ٦٥ - ٧٢ من قانون تنظيم السجون .

ولا يجوز أن يكون التنفيذ علناً ، لأن ذلك - فى نظر الباحثين - يضعف
رهبة التنفيذ ، حيث أن بعض المجرمين يتصنعون الثبات ورباطة الجأش ،
ويتفوهون ببعض العبارات التى تنم عن الغرور •

٤ - يجرى التنفيذ بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور وطبيب
السجن وطبيب آخر تندبه النيابة العامة ، ويمكن للمدافع عن المحكوم
عليه أن يحضر التنفيذ إذا طلب ذلك ، ولا يجوز أن يشهد التنفيذ أحد
غير هؤلاء الا باذن خاص من النيابة العامة •

٥ - يتلى منطوق الحكم الصادر من المحكمة فى مكان التنفيذ وبمسمع
من الحاضرين •

٦ - بعد تمام التنفيذ يحرر وكيل النائب العام محضراً بذلك ، ويتثبت
فيه شهادة الطبيب بوفاة المحكوم عليه وساعة حدوث هذه الوفاة •

٧ - يدفن المحكوم عليه على نفقة الحكومة - اذا لم يطلب أقاربه القيام
بذلك ، وفى كل من الحالتين لا يجوز الاحتفال بدفنه •

أهم مراجع البحث

١ - لأجامع لأحكام لقرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى
القرطبى المتوفى سنة ٦٧١ هـ الطبعة الثالثة - طبع دار الكتب المصرية
١٣٨٣ هـ - ١٩٦٧ م ٥

٢ - سنن أبى داود - الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الاشعث
امسجستانى نشر دار احياء السنة النبوية •

٣ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى - الحافظ شهاب الدين
أبو الفضل العسقلانى المعروف بابن حجر - مكتبة ومطبعة البابى الحلبي
١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م •

- ٤ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع - علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى نشر دار الكتاب العربى - بيروت .
- ٥ - حاشية ابن عابدين المسماة : رد المحتار على الدر المختار - الطبعة الثالثة سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٦ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق - فخر الدين عثمان بن على الزيلعى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٧ - بلغة السالك لأقرب المسالك - أحمد الصاوى بهامش الشرح الصغير - دار الفكر بيروت .
- ٨ - الشرح الكبير - أبو البركات أحمد الدردير - طبع دار أحياء الكتب العربية .
- ٩ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الطرابلسى المغربى - المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ .
- ١٠ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسى المالكى المشهور بابن رشد الحفيد - مطبعة الاستقامة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١١ - المذهب - أبو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الفيزوابادى انشبرازى - طبع مطبعة عيسى البابى الحلبي .
- ١٢ - مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج - محمد الخطيب الشربيني ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٣ - المغنى - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى - نشر مكتبة الجمهورية العربية .
- ١٤ - المحلى - أبو عبد الله على بن أحمد بن سعيد بن حزم - نشر المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

- ١٥ - التاج المذهب لأحكام المذهب - القاضي أحمد بن قاسم العنسى
البنى الصناعى - الطبعة الاولى ١٩٤٧ م .
- ١٦ - أحمد فتحى سرور - أصول قانون العقوبات - القسم العام -
النظرية العامة للجريمة - الطبعة الثانية - دار النهضة العربية .
- ١٧ - توفيق الشاوى - فقه الاجراءات الجنائية - الطبعة الثانية -
دار الكتاب العربى .
- ١٨ - رمسيس بهنام - علم الاجرام - الطبعة الثالثة - منشأة
المعارف بالاسكندرية .
- ١٩ - عبد القادر عودة - التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون
الوضعى الجزء الأول - الطبعة الاولى - مطبعة دار نشر الثقافة بالاسكندرية .
- ٢٠ - محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - نشر دار
النهضة العربية .
- ٢١ - محمود منصور - قانون العقوبات - من سلسلة المكتبة
القانونية سنة ١٩٧١ م .